# قراءة للإصلاح الاقتصادي في العراق من واقع المؤشرات الدولية

أ.د – ذو زاد عبد الرحمن صالح الهيتي
قطر –أستاذ التنمية المستدامة– المعهد الدبلوماسي

## المستخلص

تعد المؤشرات الدولية التي تعنى بمختلف القضايا والمسائل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، من أهم المعايير والأسس التي تعتمد عليها المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي في تقييم التقدم المحرز في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية، لاسيما إذا ما علمنا إن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والمؤسساتي للبلد، وتوضح الأداء الاقتصادي والتنموي له.

وتهتم مختلف دول العالم بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية والمؤسسية، وذلك لأهميتها لمتخذي القرار والقيادات العليا في وزارات وأجهزة الدولة، وواضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرامج الإنمائية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التقدم المحرز ومكامن الخلل والضعف في مختلف الجوانب ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية.

وتأتي هذه الورقة البحثية في ظل الدعوات المتكررة اليوم للإصلاح الاقتصادي في العراق الذي يواجه أزمة مالية تهدد بنيته المؤسسية والمجتمعية. وسوف تتناول هذه الورقة بالتحليل العلمي الدقيق موقع جمهورية العراق في المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية الدولية، لتبين نقاط الضعف في المتغيرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في بناء هذه المؤشرات، وتقدم بعض المقترحات والحلول التي تسهم في الإصلاح الاقتصادي الذي باتت يشكل ضرورة مهمة للغاية في ظل الظروف الراهنة التي يمر لها الاقتصاد العراقي بعد انخفاض أسعار النفط التي بينت مدى هشاشته وعدم قدرته على مواجهة تحديات البناء الاقتصادي والمالي.

وقد قسمت الورقة البحثية إلى مقدمة وخمسة أقسام وخاتمة يشتمل القسم الأول على تحليل واقع أداء الاعمال، ويغطي القسم الثاني مؤشر التحول السياسي والاقتصادي، بينما يركز القسم الثالث

على مدركات تفشي الفساد. أما القسم الرابع، فيتناول المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الرشيد، ويسلط القسم الخامس الضوء على التقييمات السيادية في العراق التي تصدرها وكالات التصنيف الدولية كستندار أند بور، موديز، فيتش، كابيتالانتلجيجنس، ووحدة المعلومات الاستخبارية *EIU*. وتشتمل الخاتمة على تسليط الضوء على جوانب إصلاح الاقتصاد العراقي في ظل تحليل جوانب الضعف فيه من واقع المؤشرات الدولية.


## Abstract

The international indicators that deal with various issues, economic, institutional and political issues, the most important standards and principles upon which international organizations and bodies concerned with economic affairs in the evaluation of the progress made in various economic and developmental aspects, especially if we know that these indicators are the mirror that reflects reality economic and institutional country, and describes the economic and developmental his.

It is interested in the various countries of the world regardless of their level of economic progress and economic and institutional indicators, and so important to the decision-makers and senior leaders in the ministries and state agencies, and policy of economic reform and development programs aimed at achieving economic progress policies, which allow these indicators to identify the size of the progress made and reservoirs imbalances and weaknesses of the various related

this paper comes in light of today's frequent calls for economic reform in Iraq, which is facing a financial crisis that threatens the institutional and societal structure. This paper will address the scientific analysis of the exact site of Iraq in the international economic and institutional indicators, to show the weaknesses in economic variables upon which to build these indicators,and it offers some suggestions and solutions that contribute to the economic reform, which has become is a very important need in the current circumstances *through her Iraqi economy after the decline in oil* prices, which showed the extent of its fragility and inability to cope with the economic and financial challenges of construction.

The research paper has been divided into an introduction and five sections and a conclusion. The first section includes the reality of business performance analysis, and the second section covers the political and economic transformation index, while the third section on perceptions of corruption focus. Section IV discusses the global indicators of good governance, and the fifth section sheds light on the assessments of sovereign in Iraq issued by the international rating agencies as stnadr&

Poor's, Moody's, Fitch, Capital Inteljegns, and the unity of intelligence that EIU. In addition, it includes the conclusion to highlight the aspects of the reform of the Iraqi economy in light of the analysis of the weaknesses of the reality of international indicators.

## المقدمة:

تعد المؤشرات الدولية التي تعنى بمختلف القضايا والمسائل الاقتصادية والمؤسسية، من أهم المعايير والأسس التي تعتمد عليها المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي في تقييم الاصلاحات الاقتصادية المختلفة، لاسيما إذا ما علمنا أن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والمؤسساتي للبلد، وتوضح الأداء الاقتصادي والتنموي له.

وتهتم مختلف دول العالم بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية والمؤسسية، وذلك لأهميتها لمتخذي القرار والقيادات العليا في وزارات وأجهزة الدولة، وواضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرامج الإنمائية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، حيث تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التقدم المحرز ومكامن الخلل والضعف في مختلف الجوانب ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية.

وتأتي هذه الورقة البحثية في ظل الدعوات المتكررة اليوم للإصلاح الاقتصادي في العراق الذي يواجه أزمة مالية تهدد بنيته المؤسسية والمجتمعية. وسوف تتناول هذه الورقة بالتحليل العلمي الدقيق موقع جمهورية العراق في المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية الدولية، لتبين نقاط الضعف في المتغيرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في بناء هذه المؤشرات، وتقديم بعض المقترحات والحلول التي تسهم في الإصلاح الاقتصادي الذي باتت يشكل ضرورة مهمة للغاية في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العراقي بعد انخفاض أسعار النفط التي أوضحت مدى هشاشته وعدم قدرته على مواجهة التحديات.

وقد اُعتمدت المنهجية الوصفية التحليلية في إعداد هذا البحث الذي قسم إلى مقدمة وخمسة أقسام وخاتمة يشتمل القسم الأول على تحليل واقع أداء الأعمال، ويغطي القسم الثاني مؤشرات التحول الاقتصادي والسياسي، بينما يركز القسم الثالث على مدركات تفشي الفساد. أما القسم الرابع، فيتناول مؤشرات المخاطر القطرية التي تعكس التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر على بيئة الأعمال والمشاريع وعلى المناخ الاستثماريويسلط القسم الخامس الضوء على التوجه نحو الاقتصاد الجديد. وتشتمل الخاتمة على

أهم الاستنتاجات والتوصيات الهادفةلإصلاح الاقتصاد العراقي في ظل تحليل جوانب الضعف فيه من واقع المؤشرات الدولية.

## أولاً–مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يستند المنطلق الأساسي للمؤشر العام لسهولة الأعمال إلى أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة، ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل توفير الحماية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال، وتكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها[١].

وينظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الاعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها، علاوة على أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم. ويتألف مؤشر سهولة أداء الأعمال العام الذي يصدر سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي من عشرة مؤشرات فرعية هي: تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، إغلاق المشروع.وعند النظر إلى ترتيب العراق في مؤشر أداء الأعمال خلال السنوات التسع المذ صرمة نلاحظ حصول تدني ترتيب العراق سواء على المستوى الدولي أو العربي، كما يبينه الشكل(١).

**شكل (1) ترتيب العراق في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2016 -2008)**

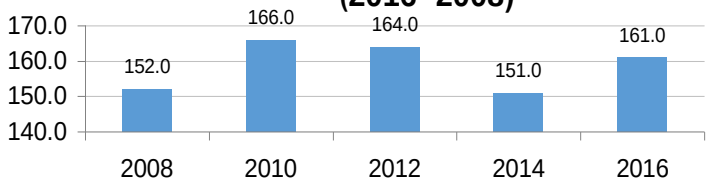


*Source: World Bank Group, Doing Business, Various Years.*

ويلاحظ من الشكل أعلاه بأن العراق لم يحسن من موقعه في مؤشر أداء الأعمال وهذا يعكس الضعف الكبير في التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة الأعمال خلال السنوات التسع المنصرمة، حيث انخفض ترتيبه من (١٥٢) عالمياً من بين (١٨١) دولة عام ٢٠٠٨ إلى الترتيب (١٦١) من بين (١٨٩) دولة في عام ٢٠١٦[٢].

كما ويحتل العراق ترتيب متأخر على الصعيد العربي، حيث احتل المرتبة (١٣) من بين (١٩) بلد عربي شمله تقرير سهولة أداء الأعمال لعام ٢٠١٦ والجدول (١) يبين ذلك.

**جدول (١) ترتيب الدول العربية في سهولة أداء الأعمال للعام ٢٠١٦**

| ت | الدولة | الترتيب عالمياً | الرصيد |
|---|---|---|---|
| ١ | الإمارات العربية المتحدة | ٣١ | ٧٥.١٠ |
| ٢ | البحرين | ٦٥ | ٦٦.٨١ |
| ٣ | قطر | ٦٨ | ٦٥.٩٧ |
| ٤ | عمان | ٧٠ | ٦٥.٤٠ |
| ٥ | تونس | ٧٤ | ٦٤.٨٨ |
| ٦ | المغرب | ٧٥ | ٦٤.٥١ |
| ٧ | المملكة العربية السعودية | ٨٢ | ٦٣.١٧ |
| ٨ | الكويت | ١٠١ | ٦٠.١٧ |
| ٩ | الأردن | ١١٣ | ٥٧.٨٤ |
| ١٠ | لبنان | ١٢٣ | ٥٦.٣٩ |
| ١١ | مصر | ١٣١ | ٥٤.٤٣ |
| ١٢ | السودان | ١٥٩ | ٤٦.٩٧ |
| ١٣ | العراق | ١٦١ | ٤٦.٠٦ |
| ١٤ | الجزائر | ١٦٣ | ٤٥.٧٢ |
| ١٥ | موريتانيا | ١٦٨ | ٤٤.٧٤ |
| ١٦ | اليمن | ١٧٠ | ٤٤.٥٤ |
| ١٧ | جيبوتي | ١٧١ | ٤٤.٢٥ |
| ١٨ | سوريا | ١٧٥ | ٤٢.٥٦ |

*Source: World Bank Group, Doing Business ٢٠١٦, Measuring Regulatory quality and Efficiency, ١٣ The Edition, Washington, ٢٠١٥, P.٥*

ويبين الجدول (٢) وضع العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات، والذي يلاحظ منه تدهور أوضاع بيئة الأعمال في جميع المؤشرات التي تخطت

ترتيب العراق فيها (١٠٠) باستثناء مؤشر دفع الضرائب الذي احتل فيه المرتبة (٥٩) على الصعيد العالمي.

**جدول (٢) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال لعام ٢٠١٦**

| المؤشر الفرعي | الترتيب العالمي | المؤشر الفرعي | الترتيب العالمي |
|---|---|---|---|
| بدء النشاط التجاري | ١٥٤ | حماية المستثمرين الأقلية | ١١٥ |
| استخراج تراخيص البناء | ١٤٧ | دفع الضرائب | ٥٩ |
| الحصول على الكهرباء | ١٠٦ | إنفاذ العقود | ١٢٢ |
| تسجيل الملكية | ١١٧ | التجارة عبر الحدود | ١٧٨ |
| الحصول على الائتمان | ١٨١ | تسوية حالات الإعسار | ١٨٩ |

*Source: World Bank Group, Doing Business ٢٠١٦, Measuring Regulatory quality and Efficiency, ١٣ The Edition, Washington, ٢٠١٥, P.٢٠٩*

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن العراق يحتل ترتيب متأخر جداً في مؤشر استخراج تراخيص البناء (١٤٩) على الصعيد العالمي، ويبلغ عدد الإجراءات التي يحتاجها المستثمر لاستخراج هذه التراخيص (١٢) إجراء يتطلب إنجازها (٢٤٩) يوم مقارنة بـ(٦) إجراءات تستغرق (٧١) يوماً في هونك كونك وفي مؤشر تأسيس المشروع " بدء النشاط التجاري احتل المرتبة (١٥٤) ، حيث يبلغ عدد الإجراءات (١٠) إجراءات تتطلب (٣٩.٨) يوماً للبدء في النشاط التجاري بينما هي إجراء واحد ينجز في نصف يوم عمل في نيوزيلندا وأربعة إجراءات تنجز في (٦) أيام في إيرلندا. ويبلغ عدد الإجراءات المطلوب إنجازها لتسجيل الملكية في العراق (٥) تستغرق (٥١) يوماً، بينما يبلغ إجراء واحد ينجز في يومين في جورجيا.وفي مؤشر إنفاذ العقود الذي يقيس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية، يلاحظ بأن عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود تبلغ (٥١) إجراءاً يقترب من ضعف العدد في لوكسمبورغ (٢٦) إجراء الدولة الأفضل عالمياً في هذا المؤشر، كما يستغرق الوقت اللازم لإتمام العملية (٥٢٠) يوماً، بينما يبلغ في لوكسمبورغ (٣٢١) يوماً. واحتل العراق المرتبة (١٧٨ ) عالمياً في مؤشر التجارة عبر الحدود وذلك بسبب طول الوقت اللازم لإتمام التصدير الذي يبلغ (٨٠) يوماً واتمام الاستيراد (٨٣) يوماً وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة التصدير والاستيراد، حيث تبلغ تكلفة استيراد كل حاوية (٣٦٥٠) دولار بينما تصل إلى (٤٤٠)

دولار في سنغافورة، كما تبلغ كلفة تصدير الحاوية (٤١٩٧) دولار، بينما يبلغ المتوسط في دول منظمة التعاون والتنمية(١٠٨٠) دولار والمتوسط العربي (١٢٧٠) دولار [٣].

ويصنف العراق البلد الأخير في العالم في مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية الشركات) ويدخل ضمن قائمة الدول العشر الأسواء عالمياً من بين (١٨٩) دولة، وفقاً لمؤشر الحصول على الائتمان، وهذا بطبيعته يسبب مشكلات حقيقية للمستثمرين.

ووفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام ٢٠١٥، فقد طبقت الدول العربية (١٩٧) إصلاحاً في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة الأعمال خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠٥ و٢٠١٤) توزعت ما بين (٢٤) اصلاحاً في مصر، ثم الإمارات (٢٠) اصلاحاً، والمغرب والسعودية (١٩) اصلاحاً والأردن (١٥) اصلاحاً وتونس (١٤) اصلاحا، موريتانيا وفلسطين (١٠) إصلاحات ثم الجزائر وسورية (٩) إصلاحات لكل منهما ثم اليمن وسلطنة عمان (٧) إصلاحات لكل منهما ، ثم الكويت ولبنان (٦) إصلاحات لكل منهما ، ثم البحرين والسودان (٥) إصلاحات لكل منهما ثم قطر (٤) إصلاحات، **وأخيراً العراق بدون إصلاحات**[٤].

وانطلاقاً من تحليل واقع مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال السنوات الاثني عشر المنصرمة، لا مناص أن يركز راسموا السياسات، والمهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في العراق ، كثيراً على الإجراءات المرتبطة بتأسيس المشروعات لأنها تعد العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال، وتمثل الخطوة الأولى عند اتخاذ القرار الاستثماري، علاوة على إحداث اصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي، الذي يعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية، وعلى ما يرتبط بحماية المستثمرين من خلال إحداث تحسن في شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة، وتحمل المسؤولية عن التربح، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك.

ويمكن القول، بأن تحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال مسألة في غاية الصعوبة، وتستغرق وقتاً طويلاً، خصوصاً عندما تنطوي التحسينات على تغييرات مؤسسية أو قانونية كبيرة، فبعض الاصلاحات يتطلب خيارات سياسية صعبة، وقد تستدعي المسألة ضغوطاً خارجية للدفع بإجراء تغييرات تشريعية ملموسة.

## ثانياً–مؤشر التحول السياسي والاقتصادي

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة برتسلمان الألمانية كل سنتين وفق لتصنيف عالمي يعمل على قياس ومقارنة التحول في كافة ارجاء العالم، ويصدر هذا المؤشر عن مؤسسة برتسلمان الألمانية كل سنتين وفق لتصنيف عالمي يعمل على قياس ومقارنة التحول في كافة أرجاء العالم ،استناداً

إلى تقارير تفصيلية حول كل بلد، فهو يقيس بصورة شاملة حالة الديموقراطية واقتصاد السوق على مستوى عالمي، وترتب الدول وفق هذا المؤشر بحسب النقاط التي حصلت عليها، وتتراوح قيمة المؤشر بين (٠-١٠)نقاط ويقيس المؤشر مدى ما حققته الدول على صعيد التحول السياسي في المجالات (الاستقرار، المشاركة السياسية، سيادة القانون، استقرارية المؤسسات الديموقراطية، التكامل السياسي والاجتماعي).وما حققته في التحول الاقتصادي في مجالات(المستوى الاجتماعي الاقتصادي، نظام السوق والمنافسة، استقرار العملة والأسعار، التملك العقاري، نظام الرعاية الاجتماعية، التطور الاقتصادي، الاستدامة)[٥].وتشير معطيات تقرير مؤشر برتسلمان للتحول السياسي والاقتصادي بأن العراق قد احتل المرتبة ١٠٧) من بين (١٢٩) بلداً شملها مؤشر العام ٢٠١٤ مقارنة بالمرتبة (١٠٤) في مؤشر عام ٢٠١٢، أي انخفض بثلاث مراتب وصنف العراق ضمن مجموعة الدول التي حققت تحولاً محدوداً جداً.

**جدول (٣) ترتيب الدول العربية في مؤشر التحول السياسي والاقتصادي للعام ٢٠١٤**

| الدولة | المؤشر العام للتحول | | مؤشر التحول السياسي | | مؤشر التحول الاقتصادي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | النقاط | الترتيب | النقاط | الترتيب | النقاط |
| لبنان | ٥١ | ٦.٠٠ | ٦١ | ٦.٠٠ | ٥١ | ٦.٠٠ |
| الكويت | ٥٣ | ٥.٩٦ | ٨١ | ٤.٧٠ | ٢٦ | ٧.٢١ |
| تونس | ٦٠ | ٥.٧٤ | ٦٤ | ٥.٨٠ | ٦٢ | ٥.٦٨ |
| الأردن | ٧٥ | ٥.٣٤ | ١٠٦ | ٣.٦٥ | ٣٠ | ٧.٠٤ |
| عمان | ٨١ | ٥.٠٩ | ٩٢ | ٤.١٠ | ٤٨ | ٦.٠٧ |
| الإمارات | ٨٦ | ٤.٩١ | ٣.٣٢ | ١١٤ | ٣٨ | ٦.٥٠ |
| السعودية | ١٠١ | ٤.٣١ | ١٢٤ | ٢.٧٣ | ٥٣ | ٥.٨٩ |
| العراق | ١٠٧ | ٤.١٠ | ٩٢ | ٤.١٠ | ١٠٨ | ٤.٠٤ |
| اليمن | ١١٩ | ٣.٠٨ | ١١١ | ٣.٢٧ | ١٢١ | ٢.٨٩ |
| السودان | ١١٩ | ٣.٠٨ | ١٠٤ | ٣.٧٣ | ١٢٤ | ٢.٤٣ |
| سوريا | ١٢٦ | ٢.١٨ | ٢.٠٣ | ١٢٨ | ١٢٥ | ٢.٣٢ |
| الصومال | ١٢٩ | ١.٣٢ | ١٢٩ | ١.٤٢ | ١٢٩ | ١.٢١ |

*Source: BertelsmannStiftung.cedl, Transformation Index.BTI ٢٠١٤: Political Management in InternationalComparison, Berlin, ٢٠١٥*

أما فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي، فإن العراق لم يتمكن من ردم الفجوة الكبيرة التي تفصله عن دول مجلس التعاون الخليجي والتي ظهرت في تقرير BTI لعام ٢٠١٢ (العراق٤.١٢ ومنطقة الخليج ٧.١٤)، بل إن الأزمات السياسية قد أدت إلى مزيد من التراجع لاسيما فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وانخفض تقييم العراق في مقياس التحول الاقتصادي إلى ٤.٠٩ نقطة، بينما بقي الوضع مستقرا في منطقة الخليج بواقع ٧.١٥ نقطة[٦]. ويوضح الجدول (٤) البيانات التفصيلية الخاصة بالتحول السياسي والاقتصادي في العراق وفق بيانات تقرير برتسلمان للعام ٢٠١٤.

**جدول (٤) البيانات الخاصة بمؤشر برتسلمان للتحول السياسي والاقتصادي في العراق لعام ٢٠١٤**

| المجالات الاقتصادية | عدد النقاط | المجالات السياسية | عدد النقاط |
|---|---|---|---|
| المستوى الاقتصادي والاجتماعي | ٣.٠ | الاستقرار | ٤.٣ |
| نظام السوق والمنافسة | ٤.٣ | المشاركة السياسية | ٥.٣ |
| استقرار العملة والأسعار | ٦.٥ | سيادة القانون | ٣.٥ |
| التملك العقاري | ٤.٠ | استقرارية المؤسسات الديموقراطية | ٤.٠ |
| نظام الرعاية الاجتماعية | ٣.٠ | التكامل السياسي والاجتماعي | ٣.٥ |
| التطور الاقتصادي | ٥.٥ | | |
| الاستدامة | ٢.٥ | | |

http://www.bti-project.de/index/status-index/

ومن المتوقع أن ينخفض ترتيب العراق في مؤشر التحول السياسي والاقتصادي لعام ٢٠١٦ وذلك مع توقع انخفاض حجم المشاركة السياسية في نتيجة انتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراءها، مع غياب تبني السياسات التي من شأنها المحافظة على سعر صرف الدينار ومعدلات مقبولة للتضخم، وغياب الشفافية والمساءلة، علاوة على ضعف المبادرات الهادفة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يحتاجه العراق اليوم أكثر من أي وقت مضى للتقليل من الاعتماد على المورد الناضب.

وسيبقى الوضع الاقتصادي في العراق الذي يشهد نزاعات وحروب مسلحة، وجنوح نحو الاقتراض الخارجي والداخلي بمليارات الدولارات، وتدني إيرادات الدولة من العوائد النفطية،علاوة على تضخم قطاع الخدمة المدنية الذي تخطى عدد العاملين فيهأكثر من أربعة ملايين عامل يتقاضون(٤٢.٥)

مليار دولار، في حين أن مدة ممارستهم للعمل تبلغ عشر دقائق في اليوم الواحد.[٧] تمثل أكبر التحديات للمستقبل الاقتصادي للبلاد، وتؤكد على الحاجة الماسة لإصلاح ما يعيق التحول الاقتصادي بالرغم مما يتمتع به العراق من احتياطيات ضخمة من الموارد الهايدروكربونية.

**ثالثاً- مؤشر مدركات الفساد:**

يسلط مؤشر مدركات الفساد الضوء على قضايا إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة التي من شأنها التأثير سلباً على تطور وازدهار التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم. لقد ساهم هذا المؤشر في الفترة الأخيرة في زيادة التنافس بين دول العالم لتحسين رتبتها، حيث أنه يشكل مقياساً لمستوى الفساد الذي تم إدراكه في القطاع العام المحلي وصورة إجمالية لدرجة الفساد في الدول. تكمن أهمية المؤشر باستخدامه مع مجموعة مؤشرات أخرى من قبل مستثمرين دوليين لاتخاذ قرارات مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية التي تعد ضرورية لمعالجة بعض التحديات الاقتصادية مثل إيجاد فرص عمل للمواطنين من جهة فضلا عن انعكاسها لثقة المجتمع التجاري الدولي للدول المستقطبة سواء بالنسبة للقوانين أو الآفاق التجارية.وفي العراق وعلى الرغم من تأسيس مؤسسات وهيئات تعنى بمحاربة الفساد ونشر ثقافة الشفافية والنزاهة، وخروج الناس إلى الشارع للاحتجاج مطالبين بمحاربة الفساد، بيد أنه لا يزال يفتك بالمؤسسات والأجهزة الحكومية كافة، وأضحى يشكل ثقافة سائدة في المؤسسات العراقية، وهو أكده تقرير مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٥ الذي صنف العراق ضمن قائمة الدول العشرة الأكثر فساداً على الصعيد العالمي بالرغم من تدني ترتيبه من (١٧٦) في عام ٢٠١١ إلى (١٦١) عام ٢٠١٥، حيث حصل على (١٦) نقطة فقط من المؤشر الذي يبلغ (١٠٠) نقطة.

**شكل (2) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد (2011-2015)**

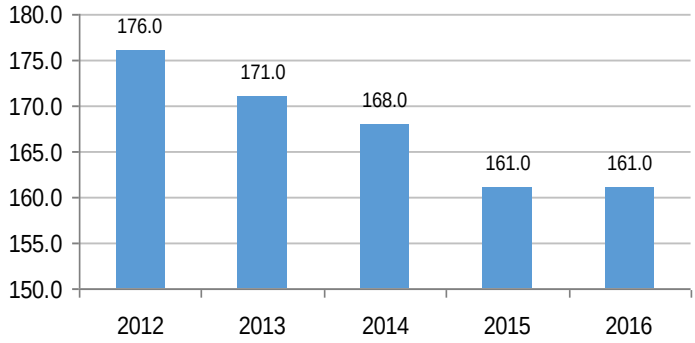


*Source: Transparency International, Corruption Perception Index, Various Issues.*

وعلاوة على تدني ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على الصعيد العالمي، فإن ترتيبه منخفض مقارنة ببقية الدول العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي صنفت منها دولتان هما قطر والإمارات العربية المتحدة ضمن قائمة أفضل (٢٥) بلداً في العالم من حيث درجة الشفافية والنزاهة، حيث احتلت قطر المرتبة (٢٢) وبرصيد (٧١) نقطة والإمارات العربية المتحدة المرتبة (٢٣) برصيد (٧٠) نقطة. وقد جاء هذا الترتيب نتيجة لجهود البلدين في وضع الأسس والضوابط التشريعية والقانونية والإجرائية للوقاية من الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في أنهاء ظاهرة استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

**جدول (٥) ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٥**

| ت | الدولة | الترتيب عالمياً | الرصيد |
|---|---|---|---|
| ١ | قطر | ٢٢ | ٧١ |
| ٢ | الإمارات العربية المتحدة | ٢٣ | ٧٠ |
| ٣ | الأردن | ٤٥ | ٥٣ |
| ٤ | السعودية | ٤٨ | ٥٢ |
| ٥ | البحرين | ٥٠ | ٥١ |
| ٦ | الكويت | ٥٥ | ٤٩ |
| ٧ | عمان | ٦٠ | ٤٥ |
| ٨ | تونس | ٧٦ | ٣٨ |
| ٩ | الجزائر | ٨٨ | ٣٦ |
| ١٠ | مصر | ٨٨ | ٣٦ |
| ١١ | المغرب | ٨٨ | ٣٦ |
| ١٢ | جيبوتي | ٩٩ | ٣٤ |
| ١٣ | موريتانيا | ١١٢ | ٣١ |
| ١٤ | لبنان | ١٢٣ | ٢٨ |
| ١٥ | سوريا | ١٥٤ | ١٨ |
| ١٦ | اليمن | ١٥٤ | ١٨ |
| ١٧ | العراق | ١٦١ | ١٦ |
| ١٨ | ليبيا | ١٦١ | ١٦ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩ | السودان | ١٦٥ | ١٢ |
| ٢٠ | الصومال | ١٦٧ | ٨ |

*Source: Transparency International, Corruption Perception Index٢٠١٥, Berlin٢٠١٦,*

وغني عن البيان، فإن العراق يعاني اليوم ما يعرف بالفساد الكبير والمتمثل بإساءة استخدام السلطة السياسية العليا التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين والتي تسبب في إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع، ويصنف العراق ضمن الدول التي تتمتع بدرجة فساد عالية، حيث لم يتخطى سوى أنغولا، جنوب السودان، السودان، أفغانستان، كوريا الشمالية والصومال في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٥ [٨]، ويمكن تفسير تدني موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد إلى غياب الحوكمة الرشيدة، وضعف المؤسسات العامة كالشرطة والقضاء، وغياب الأعلام المستقل، علاوة على ارتفاع العمولات غير الشرعية لمنح العقود للشركات، وتفشي الفساد والرشاوى لدى الموظفين الحكوميين وفي المؤسسات الخاصة، وغياب قوى الردع المتصدية للفساد.

## رابعاً–مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

تبنى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية والمالية، والحرية الاقتصادية، والمديونية وتوافر التمويل. وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد يذكر من أهمها ما يلي:

### ١– المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

تعرف المخاطر القُطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر على بيئة الأعمال والمشاريع لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول وتؤثر على رغبة وقدره الشركات العاملة في تلك الدولة في سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها، ولقياس المخاطر القطرية يجب تتبع ورصد وتحليل وتوقع العديد من المتغيرات في مجالات عدة، منها المخاطر السياسية، وتشمل التوترات الداخلية والخارجية، ومخاطر سوء إدارة الاقتصاد الكلي التي تنجم عن قرارات اقتصادية غير مدروسة، خصوصاً التي تتعلق بالسياستين النقدية والمالية.

ويصدر المؤشر المركب للمخاط ر القطرية شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية *The Political Risk Services(PRS) group*، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام ١٩٨٠ لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتألف المؤشر من (٣) مؤشرات فرعية هي: تقييم المخاطر السياسية، الاقتصادية، المالية، ويتم تصنيف الدول إلى خمس مجموعات الأولى التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة جداً (٨٠-١٠٠) والثانية بدرجة مخاطر منخفضة (من ٧٠-٧٩.٩) والثالثة بدرجة مخاطر معتدلة (من ٦٠-٦٩.٩) والرابعة بدرجة مخاطر منخفضة (من ٥٠- ٥٩.٩) والخامسة بدرجة مخاطر مرتفعة جداً (من ٠-٤٩.٩) [٩].

وبقي العراق من ضمن مجموعة الدول التي حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة (من ٥٠-٥٩.٩ نقطة) طيلة الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، وصنف ضمن مجموعة الدول الخمس الأكثر مخاطرة فيما يتعلق بالاستثمار، حيث حصلت على (٥٠) نقطة متخطية زيمبابوي(٤٣)، سوريا(٤٤)، ليبيا (٤٤) فنزويلا (٤٥)، وكانت قيم المؤشر أقل من المتوسط العالمي(٧٣) نقطة ومن المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦٧)، وأقل من قيم المؤشر في كل دولة الإمارات العربية المتحدة (٨٩) وسلطنة عمان (٨٤) والكويت (٨١ ) والتي حصلت في درجة مخاطر منخفضة جداً في المؤشر في شهر أبريل ٢٠١٥[١٠].

**جدول (٦) العراق في المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

| السنة | المخاطرة |
|---|---|
| ٢٠١٠ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١١ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٢ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٣ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٤ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٥ | درجة مخاطر مرتفعة |

*Source: The Political Risk Services (PRS) group,International Country Risk Guide, Various, Years.*

ويرجع التصنيف المتأخر الذي حصل عليه العراق في المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث يصنف العراق ضمن مجموعة الدول الخمس الأقل سلماً على الصعيد العالمي، حيث احتل المرتبة (١٦١) في مؤشر السلام العالمي من بين (١٦٢) دولة عام ٢٠١٥[١١] علاوة على حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات غير

مدروسة، لاسيما تلك التي تتصل بالسياسات المالية والنقدية، فضلا عن ضعف كفاءة النظام المالي وتخلفه.

غني عن البيان، فإن التصنيف المتدني للعراق في مؤشر المخاطر القطرية يعكس حقيقة المناخ الاستثماري غير الجاذب للاستثمارات الأجنبية، وضعف الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات المالية والاقتصادية، وهو ما أشارت إليه تقارير المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشأن المالي والاقتصادي، حيث يشير تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العراقي سيحقق نمواً صفرياً (٠.٠%) خلال العام ٢٠١٥[١٢].

ومن المتوقع أن يبقى التصنيف الحالي لمؤشر المخاطر القطرية " **درجةمخاطر مرتفعة** " على حاله خلال السنوات القادمة، لاسيما مع استمرار تدني كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي غير المستقر في العراق.

**٢-مؤشر الانستيتيوشنالا نفستور للتقييم القُطري:**

يصدر هذا المؤشر عن مجلة الانستيتيوشنالانفستورمنذ عام ١٩٩٨ بمعدل مرتين في العام في شهري مارس وسبتمبر. ويجري احتساب هذا المؤشر المكون من (١٠٠) نقطة مئوية استناداً إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في المصارف العالمية والشركات العالمية الكبرى[١٣].

وقد صنف المؤشر العراق ضمن مجموعة الدول المرتفعة المخاطر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) غيره أنه تراجع في عامي ٢٠١٤و٢٠١٥، ليصنف ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً كالصومال وليبيا وسوريا واليمن والسودان نتيجة لانخفاض مؤشرات السلامة المالية.

**جدول (٨) العراق فيمؤشر الانستيتيوشنالا نفستور للتقييم القُطريلفترة**

| السنة | المخاطرة |
|---|---|
| ٢٠١٠ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١١ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١٢ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١٣ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٤ | درجة مخاطر مرتفعة جداً |
| ٢٠١٥ | درجة مخاطر مرتفعة جداً |

*Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Issues*

ومن المتوقع أن تستمر درجة المخاطرة مرتفعة جداً خلال العام ٢٠١٦، *وفقاً لمؤشر* الانستيتيوشنالانفستور للتقييم القطري بسبب ضعف الوضع المالي للحكومة نتيجة لتدني الإيرادات العامة بسبب التدهور الكبير في أسعار النفط وانعكاسات ذلك على وضع المالية العامة للدولة، ضعف الإجراءات المتخذة لضبط المالية العامة بشقيها المصروفات والإيرادات العامة، علاوة على ضعف نشاط الائتمان المصرفي كقوة داعمة للنشاط الاقتصادي الهادف للخروج من دائرة الركود الاقتصادي.

**٣-مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القُطرية:**

يعتمد هذا المؤشر على أربع مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية)، والمخاطر الاقتصادية الكلية، (معدلات النمو الاقتصادي قصيرة وطويلة الأجل، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الهيكلي للاق تصاد) ومخاطر التعاملات الخارجية( وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري ، وضع الرأسمالي، محتملات العجز عن سداد الديون، وسعر صرف العملة المحلية) والمخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية(الوضع الائتماني الإجمالي،السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي والفساد )[١٤].

يعد هذا المؤشر واحداً من أهم المؤشرات التي تقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري، وقد صنف العراق في وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية لعام ٢٠١٥ ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بدرجة مرتفعة جداً مع كل من ليبيا وسوريا واليمن والسودان، بينما كان ينصف في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة.

**جدول (٨) العراق في مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للتقييم القُطري للفترة**

| السنة | المخاطرة |
|---|---|
| ٢٠١٠ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١١ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١٢ | درجة مخاطرة مرتفعة |
| ٢٠١٣ | درجة مخاطر مرتفعة |
| ٢٠١٤ | درجة مخاطر مرتفعة جداً |
| ٢٠١٥ | درجة مخاطر مرتفعة جداً |

*Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Issues*

ومن المتوقع أن يبقى تصنيف العراق ضمن الدول التي تتمنع بدرجة مخاطرة مرتفعة جداً خلال الأعوام القادمة نتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي يتصف بها، وكذلك لاستمرار الاقتصاد العراقي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة، فضلاً عن عدم قيام الحكومة في توظيف عوائدها من النفط والغاز في تمويل مشاريع تعزز من سياسة التنويع، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

**٤ –مؤشر الكوفس للمخاطر القطرية:**

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدولة على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيستين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) التي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع هي:

- (A١) البيئة

السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

- (A٢) احتمال

عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى في ظل وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن (A١).

- (A٣) بروز

بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

- (A٤) سجل

السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

**ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف التالية:**

- B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.
- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.

- D تؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً[١٥].

وتقوم الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية" كوفاس " بإعادة تقييم المخاطر على المستثمرين والبيئات المفتوحة أمامهم في (١٦٠) دولة في أنحاء العالم.وتصنف المؤسسة المخاطر كالآتي (من الأفضل إلى الأسوأ): منخفضة جداً ، ومنخفضة، ومقبولة تماماً، ومقبولة، وكبيرة، وعالية، وعالية جداً. ويصنف تقريرها السنوي تحت عنوان «بارومیتر المخاطر القطرية»، العراق ضمن الدول عالية المخاطر $D$ كسوريا وليبيا واليمن والسودان، بينما حصلت كل من الكويت وقطر على تصنيف A٢ أي أنها ذات مخاطر متدنية، وهي أعلى من الإمارات وعمان اللتين حصلتا على تصنيف A٣ أو مرضية كمناخ مناسب للمستثمرين، في حين حصلت السعودية والمغرب على تصنيف A٤ أو مقبول للمستثمرين[١٦].

**جدول (٩) وضع الدول العربية في مؤشر الكوفس لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٥**

| الدولة | التصنيف في يناير ٢٠١١ | التصنيف في يناير ٢٠١٦ |
|---|---|---|
| الأردن | B | B |
| الإمارات العربية المتحدة | A٣ | A٣ |
| البحرين | A٣ | B |
| تونس | A٤ | B |
| الجزائر | A٤ | B |
| جيبوتي | C | C |
| المملكة العربية السعودية | A٤ | A٤ |
| السودان | D | D |
| سوريا | C | D |
| العراق | D | D |
| سلطنة عمان | A٣ | A٣ |
| قطر | A٢ | A٢ |
| الكويت | A٢ | A٢ |
| لبنان | C | C |
| ليبيا | C | D |

| | | |
|---|---|---|
| مصر | B | C |
| المغرب | A٤ | A٤ |
| موريتانيا | C | C |
| اليمن | D | D |

Source: http://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks

وبمقارنة المؤشر ما بين عامي يناير ٢٠١١ ويناير ٢٠١٦، نلاحظ بقاء تصنيف العراق في مؤشر الكوفاس ضمن الدول التي تصنف على درجة مخاطر مرتفعة جداً، الأمر الذي يعني أن القدرة على السداد السيئة ستزداد سوءاً نتيجة لارتفاع درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصاديةفي العراق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة تدني كفاءة إدارة الاقتصاد العراقي في ظل ظروف اقتصادية عصيبة بسبب تدهور عوائد الدولة من النفط.

## سادساً-مؤشرات الاقتصاد الجديد:

إن التعرف على توجه العراق نحو الاقتصاد الجديد الذي يشكل الركيزة الأساسية للتخلص من الاقتصاد الأحادي المورد يتطلب التعرف على موقعه في مؤشرات اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يصدره الاتحاد العالمي للاتصالات، ونظراً لخلو اسم العراق في التقارير الخاصة بهذه المؤشرات، لذا سوف نعتمد على مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية وهو المؤشر الوحيد المدرج به العراق لقياس التوجه نحو بناء الاقتصاد الجديد.

### ١-مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

يقدم هذا المؤشر تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، ويصدر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

يتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في الآتي:

- مؤشر الخدمة الإنترنت: يرصد هذا المؤشر أربعة متغيرات، هي: تطوير خدمات المعلومات، تحسن خدمات المعلومات، خدمات المعلومات، ونهج الاتصال.

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: يرصد هذا المؤشر خمسة متغيرات هي: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة، مشتركو الهاتف لكل ١٠٠ نسمة، الحاسوب الشخصي لكل ١٠٠ نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة.

- مؤشر رأس المال البشري: يرصد هذا المؤشر متغيرين، هما: معدل محو أمية البالغين % وإجمالي نسب ة الالتحاق إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[١٧].

ويشير مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤ والذي شمل (١٩٣) دولة إلى أن العراق احتل المرتبة (١٣٤) عالمياً والمرتبة (١٣) عربياً محققاً ارتفاعاً بـ (٣) مراكز مقارنة بالمؤشر لعام ٢٠١٢، ويبقىهذا التر تيب منخفضاً جداً بدول مجلس التعاون الخليجي التي جاءت جميعها ضمن قائمة الخمسين دولة الأفضل على الصعيد العالمي في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية.

**جدول (١٠) ترتيب الدول ا لعربية فيمؤشر جاهزية الحكومة ا لإلكترونية لعامي ٢٠١٢و٢٠١٤**

| ت | الد ولة | ا لترتيب لعام | ا لترتيب لعام | ا لتغير في |
|---|---|---|---|---|
| ١ | البحرين | ٣٦ | ١٨ | +١٨ |
| ٢ | الإمارات | ٢٨ | ٣٢ | -٤ |
| ٣ | السعودية | ٤١ | ٣٦ | +٥ |
| ٤ | قطر | ٤٨ | ٤٤ | +٤ |
| ٥ | عمان | ٦٤ | ٤٨ | +١٦ |
| ٦ | الكويت | ٦٣ | ٤٩ | +١٤ |
| ٧ | تونس | ١٠٣ | ٧٥ | +٢٨ |
| ٨ | الأردن | ٩٨ | ٧٩ | |
| ٩ | مصر | ١٠٧ | ٨٠ | +٢٧ |
| ١٠ | المغرب | ١٢٠ | ٨٢ | +٣٨ |
| ١١ | لبنان | ٨٧ | ٨٩ | -٢ |
| ١٢ | ليبيا | ١٩١ | ١٢١ | +٧٠ |
| ١٣ | العراق | ١٣٧ | ١٣٤ | +٣ |
| ١٤ | سوريا | ١٢٨ | ١٣٥ | -٧ |
| ١٥ | الجزائر | ١٣٢ | ١٣٦ | -٤ |
| ١٦ | اليمن | ١٦٧ | ١٥٠ | -١٧ |
| ١٧ | السودان | ١٦٥ | ١٥٤ | +١١ |
| ١٨ | موريتانيا | ١٨١ | ١٧٤ | +٧ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩ | جيبوتي | ١٧٦ | ١٨٤ | -٨ |
| ٢٠ | الصومال | ١٩٠ | ١٩٣ | -٣ |

*Source: United Nations, E-Government Survey ٢٠١٤: E-government for the Future we Want,New York, ٢٠١٤, p.١٩٩-٢٠٣.*

ويمكن تفسير التقدم البطيء في ترتيب العراق في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ إلى التقدم المحدود الحاصل في المؤشرات المكونة للمؤشر وهي مؤشر المشاركة الإلكترونية، ومؤشر الخدمات الإلكترونية، ومؤشر تطور الحكومة الإلكترونيةوالمبينة في الجدول (١١):

**جدول (١١) ترتيب العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤**

| المؤشر | ترتيب العراق عالمياً | قيمة المؤشر |
|---|---|---|
| مؤشر المشاركة الإلكترونية | ١٥٢ | ٠.١٣٧٣ |
| مؤشر الخدمات الإلكترونية | ١٤١ | ٠.١٩٦٩ |
| مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية | ١٣٤ | ٠.٣١٤١ |

*Source: United Nations, E-Government Survey ٢٠١٤: E-government for the Future we Want,New York, ٢٠١٤, p٢٠.*

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

**أ-مؤشر المشاركة الإلكترونية:**

يصنف العراق في المرتبة (١٥٢) عالمياً وفقاً لمؤشر المشاركة الإلكترونية لعام ٢٠١٤، وقد تدنت قيمة المؤشر البالغة (٠.١٣٧٣) عن نظيرتها في الدول المتقدمة (٠.٦٠٠١)، وعلى الصعيد العالمي(٠.٣٩٧٤).

ويعكس هذا التدني في المؤشر عجز الحكومة عن خلق بيئة مناسبة تحفز مواطنيها على دعمها والتعامل معها بشكل أكبر، ويشير أيضاً إلى ضعف استخدام الحكومة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من أجل تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور، وإشراكهم في عملية صياغة السياسات وتطوير الخدمات.

**ب-مؤشر الخدمات الإلكترونية:**

يقيس هذا المؤشر مستوى التقدم المحرز في تطبيق الخدمات الإلكترونية للأفراد والأعمال من خلال شبكة المعلومات الدولية ووسائل رقمية أخرى، وهو يقوم البنية التحتية للاتصالات التي تضم

خمسة عوامل هي: انتشار أجهزة الكومبيوتر الشخصية، خطوط الهاتف الثابت، استخدام الهواتف الجوالة، استخدام الإنترنت، وإنترنت النطاق العريض.

ولم يحقق العراق تقدماً ملحوظاً في مؤشر جودة الخدمات الحكومية، حيث يحتل المركز (١٤١) من بين (١٩٣) دولة، وبلغت قيمة المؤشر(٠.١٩٦٩) وهي أقل بكثير من نظيرتها في الدول المتقدمة (٠.٦٥٠٣) وعلى الصعيد العالم(٠.٣٩١٩)[١٨]. ويمكن عزو هذا الترتيب المتأخر إلى ضعف التطورات الحاصلة في البنية التحتية للاتصالات والمبين في الجدول(١١).

**جدول(١١ )مكوناتمؤشر البنية التحتية للاتصالات في العراق وفقاً لتقريرمسح الحكومة الإلكترونيةلعام ٢٠١٤**

| | مستخدمي الانترنت | خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة | مشتركو الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة | مشتركو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة | إنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة |
|---|---|---|---|---|---|
| العراق | ٧.١٠ | ٥.٧١ | ٨١.٦٣ | ٣٧.١٤ | ٠.٠ |
| الدول المتقدمة | ٧٥.٢١ | ٣٨.٤١ | ١٢٤.٩١ | ٥٤.٩٧ | ٢٣.٧١ |
| العالم | ٣٩.٤٠ | ١٨.١٤ | ٩٨.٠٢ | ٢٣.٥٧ | ٩.٧٤ |

*Source: United Nations, E-Government Survey ٢٠١٤: E-government for the Future we Want,New York, ٢٠١٤, P.٢٢٢-٢٢٨.*

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشرات نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان وخطوط الهاتف الثابت لكل١٠٠ نسمة ومشتركي الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة كانت أقل من ذات المؤشرات في الدول المتقدمة وعلى صعيد العالم.

ومن اللافت للنظر أن نسبة خدمة إنترنت النطاق العريض لكل (١٠٠) نسمة هي صفر وهذا بالتأكيد سيسهم في تزايد حجم الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة وحتى مع العديد من الدول النامية بضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت نسبة خدمة إنترنت النطاق العريض لكل (١٠٠) نسمة (١٣.١٤) في البحرين و(١٠.٣٤) في الإمارات العربية المتحدة و(٧.٧٥) في قطر و(٦.٩٥) في المملكة العربية السعودية.

**ج-مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية:**

يوفر هذا المؤشر تقويماً كمياً لاستخدام الحكومة الإلكترونية كأداة لتقديم الخدمات إلى الجمهور عموماً، وهو مؤشر مركب على أساس تقويم المواقع الإلكترونية، والبنية التحتية للاتصالات والموارد البشرية، ويصنف العراق في المرتبة (١٣٤) على الصعيد العالمي، وبقيمة مؤشر (٠.٣١٤١) وهي أقل بكثير عن نظيرتها في الدول المتقدمة (٠.٧٢٠٧) ولم تتخطى المتوسط العالمي (٠.٤٧١٢). ويبقى ترتيب العراق عالمياً (١٣٤)منخفض قياساً بالبحرين (١٨) والإمارات (٣٢) والسعودية (٣٦) وقطر (٤٤).

وبالرغم من قيام العراق بوضع الإصدار الأول لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية عام ٢٠١٠ تضمنت مبادرات عدة منها برنامج التوعية وبناء القدرات [١٩]، غير أن الوضع لم يتقدم بعد أكثر من ست سنوات بسبب وجود ضغوط كبيرة من جهات عدة ترى في تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العديد من القطاعات مسألة تحد من الفساد والمحسوبية وهذا لا يتماشى مع مصالحهاالتي تستدعي بقاء الإدارة الحكومية التقليدية المرتكزة على البيروقراطية والإجراءات الكثيرة والمعقدة التي تجبر الناس والشركات على دفع الرشاوى للحصول على الخدمات.

**سادساً- الخاتمة:**

## الاستنتاجات:

١- تمثل المؤشرات الدولية ركيزة مرجعية لصناع القرار في القطاع الحكومي، نظراً لما تتضمنه من تقييم لسياسات الإصلاح الاقتصادي والأداء لقطاعات الاقتصاد الوطني، كما تمثل أداة هامة بيد العاملين في قطاع الأعمال لتوجيه استثماراتهم بالشكل الأمثل وتطوير خططهم وبرامجهم.

٢- غياب العراق في العديد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والمالي والتجاري، كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الرخاء الاقتصادي، مؤشر التنمية المالية، مؤشر تجارة التجزئة، مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة، مؤشر الابتكار بالرغم من أهمية هذه المؤشرات في تقييم سلامة النظام المالي والتجاري، وبيان جهود الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

٣- إن حصول العراق على مراتب متدنية في العديد من المؤشرات الدولية قد جاء نتيجة لتدني أداء القطاعين العام والخاص في دعم قطاع التجارة والأعمال وتحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة، وهذا ما يلمس من تدني الإنتاجية في القطاع الحكومي التي تعد الأدنى على الصعيد العالمي، وحالة الترهل الإداري التي تعاني منها معظم المؤسسات الحكومية.

٤- ضعف العمل المؤسسي في العراق، وهو ما ترجمه احتلال العراق موقعاً متدنياً في بعض المؤشرات الدولية، حيث جاء بالترتيب (١٦١) في مؤشر مدركات الفساد، والترتيب (١٦١) في

مؤشر سهولة أداء الأعمال، والترتيب (١٠٨) في مؤشر التحول الاقتصادي، والترتيب (١٣٤) في مؤشر جاهزية الحكومة الإليكترونية.

٥- تعاني بيئة أداء الأعمال في الاقتصاد العراقيمن صعوبات عديدة متعلقة بتأسيس المشاريع واستخراج التراخيص سواء من حيث عدد الإجراءات المطلوبة والوقت المستغرق لإتمامها، علاوة على ضعف وحماية المستثمر وغير ذلك، مما يتطلب العمل على تذليل ذلك ضماناً لسهولة أداء الأعمال وجذب الاستثمار.

٦- افتقار الاقتصاد العراقي نظام للمعلومات الائتمانية، حيث يبلغ نطاق التغطية التي توفرها سجلات المعلومات الائتمانية أو مكاتب المعلومات الائتمانية ٠.٠ من السكان البالغين، كما تبلغ قيمة مؤشر عمق المعلومات الائتمانية صفر أيضاً، وهذا بطبيعته يعكس تدنيٍ ترتيب العراق في مؤشر الحصول عل الائتمان، إذ احتل المرتبة (١٨١) عالمياً من بين (١٨٩) بلدا.

٧- تدهور المناخ الاستثماري في العراق وهو ما يعكسه موقعه في المؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية، حيث يصنف العراق ضمن البلدان التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً وفق مؤشر وكالة دان أند بـ راد ستريت، ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية الأمر الذي انعكس سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وكذلك صنف ضمن مجموعة الدول التي تعاني من درجة مخاطرة مرتفعة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

٨- هناك حاجة ماسة لبذل جهود أكبر في تحفيز الاستخدام الإلكتروني، سواء للأفراد أو قطاع الأعمال، والذي يستدعي العمل على توفير البنية التحتية المناسبة، وتوفير موارد تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية كافة، ومن خلال التجارة الإلكترونية وتوظيفها بصورة فاعلة مما يسهم في رفع الاستخدام الإلكتروني للأفراد والمؤسسات في أعمالهم اليومية، الأمر الذي يدعم دعم جهود التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يعد أساس التنافسية العالمية في عالمنا المعاصر.

## التوصيات:

١-العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفض تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المقتضى في التعامل مع الأجهزة الحكومية.

٢-العمل على خفض تكاليف المعاملات للاستيراد والتصدير من خلال تحسين الشفافية في التجارة وتيسير الحصول على المستندات المطلوبة وجداول التعريفات الجمركية، وكلما كانت إجراءات التبادل التجاري ومتطلبات الدفع واضحة، قلت الحاجة إلى المخلصين الجمركيين والاستشاريين في مجال التجارة.

٣- التنسيق مع المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية باحتساب بعض المؤشرات (مؤشر الاقتصاد المرتكز على المعرفة، مؤشر الاستقرار المالي، مؤشر الحرية الاقتصادي، مؤشر الرخاء... الخ) التي خلت من اسم العراق، وذلك بهدف إدخال بيانات الدولة في هذه المؤشرات في الأعوام القادمة، للوقوف على حجم التقدم المحرز في الجوانب الاقتصادية ذات الصلة بهذه المؤشرات، علاوة على بيان حجم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة.

٤- ضرورة القيام بتضمين إجراءات مكافحة الفساد عند صنع القرارات العامة. وهناك أولويات في هذا المقام من بينها التزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والعقود العامة، وتوسيع نطاق مساءلة الهيئات العامة.

٥- العمل على انتهاج مبدأ الحاكمية في إدارة المؤسسات العامة والخاصة لما له من انعكاسات إيجابية على أداء ونمو المؤسسات وطرح مبادرات خلاقة للإصلاح الاقتصادي كأحد الركائز الرئيسة لعملية الإصلاح الشامل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦- العمل على تحسين مناخ الاستثمار الارتقاء بأداء القطاع المصرفي الضعيف، وتحسين أوضاعه الإدارية والمالية وكفاءة الخدمات المصرفية.

٧- تهيئة بيئة اقتصادية تتسم بالشفافية وترتكز على التنافسية وانفتاح الأسواق وإشراك مؤسسات المجتمع المدني بوصفها شريكاً في العملية الإصلاحية التي تهدف إلى إقامة الحكم الرشيد، ومشاركة القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية والحاكمية الجيدة.

٨- يتطلب رفع الجاهزية الإليكترونية للدولة تقديم نظام موحد للشبكات الحكومية، وإتاحة مركز موحد وآمن للبيانات الحكومية، ومنصة متميزة للدفع الإليكتروني، مع رفع معدلات الاستخدام من خلال زيادة عدد الخدمات الإلكترونية، ومنها خدمات تسجيل الأعمال والتأشيرات ورخص القيادة، وغيرها من الخدمات التي تخدم قطاع الأعمال.

٩- العمل على الإسراع في نشر خدمات النطاق العريض نظراً للدور الذي تلعبه الشبكات عريضة النطاق -السلكية واللاسلكية -فيتعظيم الأثر الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم الإسراع في التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

١٠-تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بالتقارير الدولية على سبيل المثال للحصر، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، وزارة الخارجية، وزارة الاتصالات، هيئة النزاهة، تكون مهمة الفريق دراسة كافة المؤشرات الدولية، وتحليل أداء العراق فيها، وتحديد جوانب القوة والضعف في هذا الأداء وآليات وسبل التحسين والإجراءات المطلوب اتخاذها للارتقاء بموقع العراق في هذه المؤشرات.

## هوامش البحث:

١ – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الدول العربية، مؤسسة زايد الدولية للبيئة، سلسلة كتب عالم البيئة، العدد (١٨) ، دبي، ٢٠١٥،ص ٢٠٠.

٢–للمزيد من التفاصيل حول مؤشر سهولة أداء الأعمال انظر:

*World Bank Group, Doing Business ٢٠١٦, Measuring Regulatory quality and Efficiency, ١٣ The Edition, Washington, ٢٠١٥, P.٥*

٣–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة (٣٢)، العدد الرابع (أكتوبر–ديسمبر ٢٠١٤)، ص ١٥

*٤–World Bank Group, Doing Business ٢٠١٥, Going Beyond Efficiency, ١٢the Edition, Washington, ٢٠١٤, P.٣٣*

٥–المعهدالدبلوماسي، قطر في المؤشرات الدولية، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، ٢٠١٢، ص٢٠

٦– *BertelsmannStiftung*.cedl, Transformation Index.BTI ٢٠١٤: Political Management in InternationalComparison, Berlin, ٢٠١٥

٧–http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/٢٠١٥/٧/٢٧/

٨–Transparency International, Corruption Perception Index٢٠١٥, Berlin٢٠١٦,

٩–للمزيد من التفاصيل حول المؤشر المركب للمخاطر القطرية انظر:

*http://www.prsgroup.com/about-us/our-two-methodologies*

١٠– *https://www.prsgroup.com/category/risk-index*

*٨– ١١–institute for Economics &Peace, Global Peace Index ٢٠١٥, P.٩*

*١٢– International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia, October ٢٠١٥, P.١٠٦*

١٣–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٠، الكويت، يونيو، ٢٠١١، ص ١٥٧.

١٤–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١، الكويت، يونيو، ٢٠١٢، ص ٥٧.

١٥-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، الكويت، يونيو، ٢٠١٠، ص ١٦٧.

١٦-*http://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Iraq*

١٧-حسن مظفّر الرزو، الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١٢.

١٨- *United Nations, E-Government Survey ٢٠١٤: E-government for the Future we Want, New York, ٢٠١٤, P.٢٢٢*

١٩-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " الإسكوا" استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بيروت، ديسمبر، ٢٠١٣، ص ١٥.

## المصادر:

### أولاً-باللغة العربية

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " الإسكوا" استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بيروت، ديسمبر، ٢٠١٣.

٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٠، الكويت، يونيو، ٢٠١١.

٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١، الكويت، يونيو، ٢٠١٢.

٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، الكويت، يونيو، ٢٠١٠.

٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة (٣٢)، العدد الرابع (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤).

٦- المعهدالدبلوماسي، قطر في المؤشرات الدولية، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، ٢٠١٢.

٧- حسن مظفّر الرزو، الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١٢.

٨- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الدول العربية، مؤسسة زايد الدولية للبيئة، سلسلة كتب عالم البيئة، العدد (١٨)، دبي، ٢٠١٥.

ثانياً- المصادر باللغة الإنجليزية:

١-World Bank Group, Doing Business ٢٠١٦, Measuring Regulatory quality and Efficiency, ١٣ The Edition, Washington, ٢٠١٥

٢-World Bank Group, Doing Business ٢٠١٥, Going Beyond Efficiency, ١٢ The Edition, Washington, ٢٠١٤.

٣- BertelsmannStiftung.cedl, Transformation Index.BTI ٢٠١٤: Political Management in InternationalComparison, Berlin, ٢٠١٥

٤- Transparency International, Corruption Perception Index٢٠١٥, Berlin٢٠١٦,

٥-institute for Economics &Peace, Global Peace Index ٢٠١٥ -٩

٦- International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia, October ٢٠١٥.

٧- United Nations, E-Government Survey ٢٠١٤: E-government for the Future we Want, New York, ٢٠١٤

ثالثاً- المصادر الإليكترونية:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/٢٠١٥/٧/٢٧

http://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks Iraq

http://www.prsgroup.com/about-us/our-two-methodologies

https://www.prsgroup.com/category/risk-index

http://www.bti-project.de/index/status-index/